

Distr.  
LIMITED

TD/B/41(1)/SC.2/L.3  
23 September 1994  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
الدورة الحادية والأربعون، الجزء الأول  
جنيف، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

### اللجنة الثانية للدورة

### مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة لمجلس التجارة والتنمية

المقرر: السيد فلاديمير سكلياروف (الاتحاد الروسي)

### البند ٧ من جدول الأعمال: مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني

اليابان	مديرة شعبة التعاون الاقتصادي	<u>المتحدثون:</u>
مصر	فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة	
الولايات المتحدة الأمريكية	رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة	
الصين	فلسطين	
جامعة الدول العربية	إسرائيل	
	النرويج	
	ألمانيا	

### البند ٨(ج) من جدول الأعمال: قضية التكييف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح

المتحدثون: رئيس دورة المجلس التاسعة والثلاثين  
اليابان  
الاتحاد الروسي

### ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section  
Room E.8106  
Fax No. 907 0056  
Tel. No. 907 5659/5655

## مقدمة

١٠ قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٨٤٦ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إنشاء لجنة جامعة للدورة (اللجنة الثانية للدورة) للنظر في بنود جدول الأعمال التالية وتقديم تقرير بشأنها:

مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني (البند ٧ من جدول الأعمال)؛

قضية التكييف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح (البند ٨ (ج) من جدول الأعمال)؛

استعراض سياسة التعاون التقني في الأونكتاد في سياق الفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا (البند ٩ من جدول الأعمال).

٢٠ وانتخبت اللجنة الثانية للدورة، في جلستها الأولى والأولى المستأنفة المعقودتين في يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، السيد يحيى ح. جفمان (اليمن) رئيساً لها والسيد فلاديمير سكلياروف (الاتحاد الروسي) نائباً للرئيس ومقرراً.

٣٠ وعقدت اللجنة الثانية للدورة، في الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس،... جلسات رسمية و... جلسات غير رسمية.

## الفصل الأول

### مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١- كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس لأغراض نظره في هذا البند:

"التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة مع الاهتمام بصفة خاصة بالتجارة الخارجية: تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/41(1)/3).

#### النظر في هذا البند في اللجنة الثانية للدورة

٢- قالت مديرة شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة إن المداولات بشأن هذا البند تجري في وقت حاسم في تاريخ شعوب الشرق الأوسط. وقالت إنها مسرورة كل السرور بالإشراف على برنامج الأمانة لمساعدة الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الهامة. وأعربت عن أملها في أن تدعم كافة الوفود المعنية الأمانة في مهمتها. وأضافت قائلة إن السلطة الفلسطينية تحتاج إلى كامل دعم المجتمع الدولي لأداء مهمتها. وأعربت عن أملها أيضا في أن تقدم الوفود، في المداولات بشأن هذا البند، دعمها وتعرض وجهات نظرها ونصائحها التي ستنظر فيها الأمانة بعناية لدى مزيد تطوير برنامجها لمساعدة الشعب الفلسطيني.

٣- وبحث رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة، في بيانه الاستهلالي، العناصر الرئيسية لبيئة السياسة العامة الجديدة التي خلقها توقيع إسرائيل وفلسطين لإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي يشكل معلما بارزا، وكذلك الاتفاقات اللاحقة، ثم قيّم آثار التحديات الرئيسية التي تواجه سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية الناشئة فيما يتصل بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني ونموه المطرد، فاستعرض طبيعة ونطاق المساعدة الدولية المقدمة للأرض المحتلة.

٤- وقال إن بروتوكول العلاقات الاقتصادية الذي وقعته إسرائيل وفلسطين في أيار/مايو ١٩٩٤ بوصف ذلك جزءا من الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا يشكل العنصر الرئيسي المكون لبيئة السياسة العامة الجديدة. وهو يتيح فرصة حقيقية ومباشرة للشعب الفلسطيني ولسلطة حكمه الناشئة لوضع السياسات المناسبة، وإقامة وبناء مؤسسات جديدة بالثقة، وتنفيذ برامج عاجلة ترمي إلى توجيه عملية التحول الهيكلي في الأرض المحتلة خلال فترة الأعوام الخمسة الانتقالية. وأضاف أن البروتوكول يشمل التعاون في تسعة مجالات من مجالات العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية، وهو يعكس تبصّر وعزم كل واحد من الطرفين على الاعتراف بما للطرف الثاني من حقوق واحتياجات مستقلة، وعلى توحيد القوى على أساس من المساواة قصد تشجيع تنمية مجتمعيهما في وئام وسلام. وقال إن تطورات هامة قد جرت أيضا في بيئة السياسة العامة المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع الشركاء العرب التقليديين، مما سيزيد توسيع نطاق التعاون الاقتصادي الفلسطيني - العربي في الأعوام المقبلة وسيمهد السبيل لإعادة إدماج الاقتصاد الفلسطيني في أسواقه التقليدية.

٥- واسترسل قائلا إن الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة وقطاعه التجاري بصفة خاصة ما زالا يتميزان بقاعدة إنتاجية ضعيفة ومجزأة وسيئة الترابط، تتألف أساسا من وحدات إنتاج وتسويق صغيرة النطاق. ولو أن محاولات قد بذلت في الأعوام الأخيرة لإنعاش قطاعات الإنتاج وتوسيعها إلا أن عدم وجود آلية محلية لوضع السياسات وهيئات ناظمة محلية وقدرات مالية وقدرات في مجال اليد العاملة، إذ رافقته مجموعة من القيود الأخرى، قد حال دون التنسيق في صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير اللازمة. والأمر يحتاج إلى اتخاذ تدابير حازمة للمساعدة على توسيع المنتجات، وتنويع التجارة، واستغلال أوجه التكامل. وأضاف أنه ينتظر من السلطة الفلسطينية أن تتطرق بنفسها لهذه المجالات وغيرها من مجالات الاقتصاد ذات الأولوية خلال المرحلة الانتقالية.

٦- وأردف قائلا إن الاحتياجات الملحة على الساحة وتحديات توطيد السلام تتطلب عملا ودعمًا دوليين متناسبين مع ذلك. ولقد أبدى المستثمرون الدوليون اهتماما شديدا بالمشاركة في جهود الإنعاش وإعادة البناء تقدموا بتعهدات أولية تحقيقا لذلك الغرض. ولقد بدأت أيضا بعض العناصر المكونة لبرنامج المساعدة الذي وضعه المجتمع الدولي لصالح الشعب الفلسطيني تتجسد، بما فيها تمويل جزء من عجز الميزانية الجاري لسلطة الحكم الذاتي، وكذلك قرابة ثلث برنامج الاستثمار الفلسطيني العام لسنة ١٩٩٤. وتمثل هذه التطورات علامات تبعث على الأمل بتحقيق أهداف التنمية العاجلة والأطول أجلا.

٧- أما الآن وقد بدأت عملية الإصلاح وإعادة البناء، وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٨، فقد انضمت أمانة الأونكتاد إلى بقية منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل في الترحيب بالفرصة التي أتاحتها التطورات الأخيرة للعمل على نحو أكثر فعالية في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في وقت هو فيه في أشد الحاجة إليها. وتحقيقا لهذا الغرض بدأت أمانة الأونكتاد برنامجا متكاملًا للمساعدة التقنية لصالح الشعب الفلسطيني. وشمل هذا البرنامج المجالات التي كانت الأمانة قد أقامت فيها قدرات تشغيلية، وتطرق لمجالات محددة مثل تنويع الصادرات، وتطوير التجارة، والجمارك وتيسير التجارة، والإحصاءات التجارية، وإدارة الديون، والتدفقات المالية الخارجية والاستثمارات، والأسواق المالية المحلية، والتأمين، والنقل، وكذلك الإطار التنظيمي المؤثر في هذه المجالات، وبيئة الأعمال التجارية والصناعية بصورة عامة. ويتمثل هدف البرنامج الإجمالي في المساهمة في بناء المؤسسات الفلسطينية في المجالات المشار إليها أعلاه وتعزيز قدرات سلطة الحكم الذاتي.

٨- واختتم قائلا إن الأمانة ستجري قريبا مشاورات مع السلطة الفلسطينية وغيرها من الأطراف ذات الصلة بشأن البرنامج المقترح. وقال إن الأمانة تنوي، على نحو مماثل، مناقشته مع منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، فضلا عن برنامج عملها الحالي والمقبل بشأن الاقتصاد الفلسطيني. ويؤمل أن يلقي البرنامج المقترح، بعد هذه المشاورات، دعما واسعا على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك على مستوى المصادر التي تعهدت بتقديم تبرعات لإعادة تعمير الأرض الفلسطينية وتنميتها خلال الفترة الانتقالية.

٩- وأعرب ممثل فلسطين عن تقديره لتقرير الأمانة المستفيض والموضوعي، الذي وفر مبادئ توجيهية هامة للمستقبل لتنمية الاقتصاد الفلسطيني وتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. وشكر الأمانة والوحدة الاقتصادية الخاصة على جهودهما الهائلة والملموسة المبذولة بهذا الخصوص.

١٠- وقال إن العالم قد أولى قدرا كبيرا من العناية للحاجة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية المؤقتة في ضوء الظروف التي خلقها الاحتلال الاسرائيلي وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن دولا عديدة بادرت، نتيجة لذلك، إلى تقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية لإقامة بنية أساسية جديدة، وتشجيع إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، والمشاركة في إقامة سلام عادل ودائم بعد معاناة المنطقة ككل طوال أعوام عديدة. غير أن هذا الاستعداد قد اعترضته حتى الآن حواجز سياسية عرقلت تنفيذ تعهدات الدعم، كما كان الحال في اجتماع المانحين الذي انعقد بباريس مؤخرا عندما رفض الوفد الاسرائيلي اعتبار القدس جزءا من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، الأمر الذي استبعد مشاريع التنمية الفلسطينية المقترحة لذلك الجزء من الأرض المحتلة. ولعبت أيضا عوامل سياسية أخرى دورا في عرقلة تنفيذ المساعدة الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني.

١١- وقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه الشعب الفلسطيني، فضلا عن تحدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتمثل في تأمين الدعم الدولي على أساس اعتراف واضح بتطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية في أرض وطنه. وأضاف أن دعم مستقبل الشعب الفلسطيني المستقل ضروري لبلوغ الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق السلم والأمن والاستقرار لكافة شعوب ودول المنطقة. وقال إنه يتوقع بناء على ذلك أن يلعب المجتمع الدولي دورا هاما يتناسب واحتياجات الشعب الفلسطيني الأساسية. وإن ذلك يتطلب تنسيق المانحين الكامل ومشاركتهم النشطة في إعادة بناء الهياكل الأساسية، وتطوير الاقتصاد، وإراحة المجتمع الفلسطيني من معاناة أعوام من الاحتلال. وذلك يضع مسؤولية خاصة ومتزايدة على عاتق الوحدة الاقتصادية الخاصة وعلى الأونكتاد في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. وفي الختام أعاد تأكيد تقديره وتأييده لاستنتاجات تقرير الأمانة، بما في ذلك ما تضمنه من مقترحات لأنشطة التعاون التقني.

١٢- ولاحظ ممثل إسرائيل بارتياح أنه بعد مرور عام على توقيع إعلان المبادئ، تم بالفعل قطع مسافة طويلة وإحراز تقدم، وذلك على الرغم من المشاكل العديدة التي لم تحل بعد. وأضاف قائلا إنه بينما لا يمكن تسوية المسائل السياسية في حالة تجاهل البعد الاقتصادي، لا يمكن كذلك إحراز أي تقدم على الجبهة الاقتصادية طالما ظلت الخلافات السياسية قائمة. وأضاف أن إسرائيل واعية كل الوعي بضرورة التنمية الاقتصادية في قطاع غزة وأريحا وفي بقية الضفة الغربية. وقال إنه من الأساسي، لنجاح عملية السلام، رفع مستوى المعيشة في هذه المناطق وإحداث انطلاقة اقتصادية فيها.

١٣- ومضى قائلا إنه تم بالفعل تنفيذ الخطوات الأولى للبرنامج الوارد في إعلان المبادئ. وبقدر ما يتعلق الأمر بتحكم الفلسطينيين في أنشطتهم الاقتصادية سجلت بداية في إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة. وقد حدد بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إطارا لصلاحيات السلطة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية سيطبق على قطاع غزة ومنطقة أريحا فورا وعلى بقية الضفة الغربية في مرحلة لاحقة. وأضاف أن البروتوكول وثيقة مركبة ومفصلة تفوض السلطة الفلسطينية في مجموعة من الميادين: الواردات والجمارك؛ والمسائل النقدية والمالية، بما في ذلك النظام الضريبي؛ وتنقل اليد العاملة والتأمين الاجتماعي؛ وحرية تنقل السلع الزراعية والصناعية بين الجانبين؛ ومسائل التأمين؛ والسياحة.

١٤- واسترسل قائلا إنه يرى أن بداية قد سجلت ولكن لتيسير تحقيق الفلسطينيين للاكتفاء الذاتي الاقتصادي على المجتمع العالمي أن يوفر لهم أكثر ما يمكن من المعونة. وهذه المعونة تشمل الخبرات

والمساعدة التقنية، وإعداد المشاريع الاقتصادية، وتوفير المساعدة المالية. وأضاف أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تلعبه، وأنه يمكن تماما أن تكون مساهمة الأونكتاد المحتملة مساهمة قيمة. وآراء الأونكتاد حول هذه المسألة تنعكس في تقريره وفي الدراسات العديدة المشار إليها في الفقرة ٧٧ من ذلك التقرير. وقال إن إسرائيل تمتنع عن التعليق على المقترحات المحددة الواردة في التقرير في انتظار مزيد دراستها إلا أنها ترحب في نفس الوقت بكافة جهود المساعدة المبذولة بروح من الموضوعية والنزاهة، وتشجع هذه الجهود. وفي سياق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة هناك دور حاسم يجب أن يلعبه المنسق الخاص الذي تشمل مهامه السهر على أن تكون مختلف وكالات الأمم المتحدة النشطة في تنمية الأراضي مكملة لبعضها البعض وغير متداخلة فيما بينها فيما تقوم به من عمل.

١٥- ولقد تعهدت الدول المانحة على الصعيد الدولي بالتبرع بقرابة ٣ مليارات من الدولارات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨. وهذه لأموال لازمة لكل من غزة واريحا وكذلك لتمويل تفويض السلطات في وقت مبكر في أماكن أخرى. وقد وفرت مبالغ صغيرة لتحمل النفقات العاجلة ولو أن الأموال لم تكن في الأساس مخصصة لذلك الغرض وإنما كانت بالأحرى مخصصة لمشاريع ترمي إلى جعل المناطق مكتفية ذاتيا. وقد كانت البلدان المانحة ممانعة لنقل الأموال ما لم تتحقق الشفافية والمساءلة التنفيذيتين الأساسيتين - وهذا شرط أساسي لجميع الأنظمة.

١٦- وأشار إلى أن بعض الصعوبات السياسية قد نشأت في مؤتمر المانحين، الذي عقد في وقت سابق هذا الشهر، لأن مجموعة المقترحات الفلسطينية الأولية قد تضمنت إشارات إلى القدس، وهذه مسألة يجب عدم معالجتها حتى مرحلة لاحقة وفقا لإعلان المبادئ. وقد تم تذليل هذه الصعوبة من خلال إعلان أن الجانبين لن يثيرا أمام مجتمع المانحين المسائل السياسية التي لم تسو بينهما بعد. وقد تقرر عقد اجتماع غير رسمي للجنة الاتصال المخصصة في أقرب وقت ممكن بباريس. وسوف يسعى ذلك الاجتماع إلى تغطية احتياجات السلطة الفلسطينية العاجلة، بما في ذلك التفويض المبكر، وإلى التركيز في وقت لاحق على الاحتياجات الإنمائية الأطول أجلا في غزة والضفة الغربية.

١٧- وأردف قائلا إنه يعتقد أن التنمية في عالم مترابط لا بد أن تكون تنمية إقليمية. وقد تم التسليم بذلك في إعلان المبادئ وتحاول إسرائيل، في سياق هذا النهج، تشجيع المشاريع ذات الطابع الإقليمي الممولة من الاستثمار الخاص العام. وسيكون نجاح مؤتمر القمة الوشيك الذي سيعقد بالدار البيضاء والذي ستعرض فيه مجموعة من المشاريع الإقليمية المحتملة، قوة دافعة ذات شأن للتنمية الاقتصادية في المنطقة. وفي الختام دعا كافة الدول والمنظمات الدولية إلى الإسهام في عملية السلام لصالح الفلسطينيين أنفسهم ولصالح منطقة الشرق الأوسط ككل.

١٨- وشكر ممثل النرويج أمانة الأونكتاد على وثيقتها الجيدة التركيز والمتوازنة بشأن هذا البند فقال إن العام الماضي شهد تقدما لم يسبق له مثيل في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال إن إعلان المبادئ وما لحقه من اتفاقات لها قدره محتملة واضحة على تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك توسيع التجارة، في المناطق الفلسطينية المستقلة. غير أنه قصد تحقيق ذلك لا بد للمجتمع الدولي من أن يكون مستعدا لتعبئة الموارد المالية اللازمة لإقامة الهياكل الأساسية، وبناء المؤسسات وتحمل تكاليف بدء المشاريع والنفقات المتكررة. وأضاف أن السلطة الفلسطينية تواجه حاليا مشاكل اقتصادية حادة، وبشكل خاص في تمويل النفقات المتكررة. وفي هذا الوضع الحرج لا بد من بذل كل الجهود لتعجيل المساعدة الدولية للوفاء

بأجل الاحتياجات القصيرة الأجل. والتقصير في ذلك يمكن أن يعرض للخطر الآفاق المرتقبة للتنمية الطويلة الأجل.

١٩- واسترسل قائلاً إن النرويج، بوصفها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة، تشارك باستمرار في جهود المساعدة الدولية. وقال إن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كانتا قد اتفقتا، خلال مشاورات غير رسمية أُجريت في أوصلو بمناسبة الذكرى الأولى لتوقيع إعلان المبادئ، على عدد من التعهدات. ومن بين التعهدات ذات الأهمية بشكل خاص أنهما تعهدتا بعدم إثارة المسائل التي قد تختلف بشأنها الآراء السياسية أمام مجتمع المانحين في المستقبل. فمن شأن ذلك أن يحث البلدان المانحة على تعجيل دفع ما تعهدت به من تبرعات. وأوضح أن النرويج قد تعهدت بمبلغ قدره ١٥٠ مليون دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني.

٢٠- وأضاف أن النرويج ترحب بمبادرة أمانة الأونكتاد الرامية إلى وضع برنامج متكامل لتقديم المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني ينفذ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمجالات المختارة وهي التجارة والنقل والتمويل والاستثمار - تدرج تماماً في مجال اختصاص الأونكتاد. واختتم بالقول إنه لا بد من التنسيق بين هذا البرنامج وبرامج الهيئات والمؤسسات المعنية الأخرى، مضيفاً أنه يجب أن تبقى الأمانة على تعاون وثيق مع منسق الأمم المتحدة الخاص في مزيد تطوير البرنامج وتنفيذه.

٢١- وأعرب المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (ألمانيا) عن شكره للأمانة على تقريرها الشامل المقدم في الوقت المناسب، ورحب بأحدث التطورات التي حدثت في عملية السلام في الشرق الأوسط التي اكتسبت نوعية جديدة منذ التوقيع على إعلان المبادئ. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشارك بصورة نشطة، سواء كمجموعة أو على أساس كل بلد من بلدانه على حدة، في الأفرقة العاملة الخمسة المتعددة الأطراف لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي الأفرقة المعنية بمواضيع التنمية الاقتصادية الإقليمية، والمياه، والبيئة، واللجئين، ومراقبة التسليح والأمن الإقليمي. ووصف اجراءات العمل المشتركة لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي الاجراءات التي اعتمدها مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والتي تبين بشكل واضح الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي.

٢٢- وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يمثل بالفعل، بفضل ما يقدمه من مساهمات من الميزانية وحدها، الجهة المانحة الرئيسية في غزة والضفة الغربية. وعلى ضوء التطورات الايجابية في الشرق الأوسط، تمت زيادة المعونة المقدمة من ميزانية الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٣ بما مقداره ٢٠ مليون وحدة نقدية أوروبية (٢٥ مليون دولار) لتصل إلى ما مجموعه ٩٠ مليون وحدة نقدية أوروبية (١١٠ ملايين دولار). وبالنسبة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، رصد من الميزانية ما مجموعه ٥٠٠ مليون وحدة نقدية أوروبية (أكثر من ٦٠٠ مليون دولار) في شكل معونة مباشرة. ويجري توفير نصف هذا المبلغ في شكل إعانات لا ترد بينما يتخذ النصف الآخر شكل قروض مقدمة من المصرف الأوروبي للاستثمار.

٢٣- وتابع قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يسلم بأن دراسات الأونكتاد بشأن حالة التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة على مدى العديد من السنوات قد أسهمت في جعل كلا الجانبين يدركان ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة الأراضي المحتلة وبالتالي فقد كانت لها مساهمة في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع التقدم في عملية السلام وإنشاء الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف ولجنة الاتصال التابعة للدول المانحة، أصبح هناك الآن هيكل ملائم لتعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي للتنمية الاقتصادية في الأراضي

المحتلة. وأشار إلى أنه يمكن للأونكتاد أن يقدم مساهمة في المجالات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية في إطار هذه الهيئات وعلى أساس التنسيق الوثيق معها.

٢٤- وقال إن الاتحاد الأوروبي عازم على مواصلة تقديم الدعم لعملية السلام في الشرق الأوسط فضلا عن تقديم الدعم، قدر الإمكان، للتنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة.

٢٥ وقال ممثل اليابان إن بلده يرحب بالتوقيع على إعلان المبادئ بوصفه خطوة هامة إلى الأمام ومساهمة في عملية السلام في المنطقة. وتسليما من اليابان بأنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بدعم هذا الاتفاق بصورة نشطة وعاجلة، فقد أعلنت أنها تنوي تقديم ما مقداره نحو ٢٠٠ مليون دولار من المساعدة للفلسطينيين على مدى السنتين القادمتين. وتشتمل هذه المساعدة على معونة في شكل منح في مجالي الغذاء والأدوية وعلى قروض تساهلية في مجال الهياكل الأساسية. وأشار إلى أن حكومته قد دفعت بصورة أولية نحو ٥٠ مليون دولار من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف في شكل مساعدة لتنمية الضفة الغربية وغزة. وتشتمل هذه المساعدة على بناء مساكن مؤقتة للاجئين، وتحسين مرافق جمع القمامة، وتوفير المعدات الطبية، وخدمات تلقيح الأطفال الرضع، وتحسين امدادات المياه ومعالجة مياه الصرف والتغطية الجزئية لبعض النفقات الادارية.

٢٦- وأضاف قائلاً إن من المهام البالغة الأهمية لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني ما يتمثل في المحافظة على القانون والنظام في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وأوضح أن اليابان تدين أي عمل من أعمال الارهاب يقوم به المتطرفون الذين يعارضون عملية السلام، وهي تأمل بأن تتمكن قوات الشرطة الفلسطينية التي أنشئت مؤخرا من العمل بصورة فعالة. وثمة مهمة هامة أخرى تواجه الفلسطينيين، وهي مهمة تغطية النفقات الأولية للحكم الذاتي الانتقالي. وقد قررت اليابان تقديم مبلغ آخر قدره ٩ ملايين دولار بالإضافة إلى المساعدة المقدمة بالفعل لتغطية النفقات الادارية. وفي هذا الصدد، ناشد السلطة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها لخفض العجز في الميزانية في المستقبل. وأوضح أن أية حكومة تحتاج إلى الدعم من خلال تحصيل الضرائب ولذلك فقد أعرب عن أمله في أن تتمكن السلطة الفلسطينية بصورة تدريجية من تعزيز قدرتها على تحصيل الضرائب. وقال إن اليابان مستعدة لتوفير دورة تدريبية للمساعدة في بناء سلطة ضرائب فلسطينية.

٢٧- وأضاف قائلاً إن انشاء سلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطينية قد مكّن اليابان من تقديم مساعدتها الثنائية إلى السلطة الفلسطينية مباشرة. وقد أوفدت اليابان في تموز/يوليه ١٩٩٤ بعثة لتقصي المشاريع من أجل دراسة مجالات الهياكل الأساسية والتعليم والرعاية الطبية. وأوضح أن الرعاية الطبية تشكل مجالا أولته اليابان اهتماما بالغاً بغية رفع مستوى أحوال المعيشة في الأراضي المحتلة. وقال إن حكومة اليابان تحث الفلسطينيين على بذل قصارى جهدهم لزيادة فعالية تنظيمهم في تلقي المعونة وفي تنفيذ المشاريع. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، أشار إلى أن اليابان قد قبلت توفير التدريب لمتدربين فلسطينيين في مجالات الادارة وحماية البيئة والتدريب المهني وأنها ستواصل توفير التدريب في السنة المالية ١٩٩٤.

٢٨- وتابع قائلاً إن توفير المساعدة الاقتصادية للبلدان الأخرى المجاورة في المنطقة لا يقل أهمية وإن اليابان قد تعهدت بتقديم المعونة إلى مصر والأردن والجمهورية العربية السورية.

٢٩- وقالت ممثلة مصر إن بحث هذا البند يجري في مرحلة هامة تتطلب حشد الجهود من أجل إرساء الأسس لاقتصاد الشعب الفلسطيني وازدهاره في المستقبل. وأشارت إلى أن التوقيع على اعلان المبادئ من قبل الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني ثم عقد اتفاق القاهرة يدلان على روح التعاون بين الطرفين ورغبتهما في تحقيق السلام. وهذا يشكل أساسا لاحتراز المزيد من التقدم في اتجاه التعايش السلمي وتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

٣٠- وأعربت عن تقديرها لتقرير الأمانة فقالت إن التقرير يشير، في جملة مسائل أخرى، إلى جوانب القصور التي تشوب البيانات الرسمية بشأن الأداء الاقتصادي الفلسطيني منذ عام ١٩٨٨. وأوضحت أن السلطة الوطنية الفلسطينية تحتاج إلى المساعدة في تصحيح هذه الحالة، وأعربت عن ترحيبها بالمقترحات المحددة المقدمة من الأمانة من أجل تعزيز القدرات الفلسطينية فيما يتعلق بإحصاءات التجارة الخارجية وما يتصل بها من إحصاءات. وأضافت قائلة إن السلاسل الإحصائية بشأن قطاعات الاقتصاد الأخرى غير المشمولة في مقترحات الأمانة ينبغي أن تكون مشمولة أيضا في برامج المساعدة المقدمة من البلدان المانحة والوكالات الدولية المتخصصة.

٣١- وتابعت قائلة إن التقرير يلاحظ أيضا وجود علاقة مثيرة للاهتمام بين تعهدات المعونة الرسمية وإمكانيات زيادة الاستثمار الخاص الأجنبي. ومن شأن هذا أن يوفر قوة دفع للنمو المطّرد للقدرات الاقتصادية الفلسطينية وخلق فرص العمل الذي يشكل عاملا حاسما بالنسبة لتحقيق عملية انتقالية سلسة. ورحبت بالتعهدات التي صدرت بالفعل عن الدول المانحة وأعربت عن أملها بأن تصل تدفقات المعونة الدولية إلى الأرض المحتلة في أقرب وقت ممكن. وقالت إنه من المهم بصفة خاصة تغطية العجز في ميزانية الحكومة الفلسطينية لعام ١٩٩٤ من أجل تمكين الحكومة الانتقالية من الاضطلاع بمسؤولياتها الهائلة، وهو ما لا يمكنها أن تتحمله وحدها.

٣٢- وأكدت على الحاجة إلى تنسيق جهود جميع الجهات المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ضمن الاطار الاجمالي للأهداف والأولويات المحددة في برنامج التنمية الفلسطينية. وقالت إن مصر من جانبها قد أكدت تكرارا دعمها للسلطة الانتقالية الفلسطينية من أجل تمكينها من مواجهة التحديات في جميع المجالات. وقالت إن ثمة خطوة أولى في اتجاه التعاون الاقتصادي بين مصر وفلسطين وإعادة دمج الاقتصاد الفلسطيني في أسواقه التقليدية قد اتخذت من خلال التوقيع على اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني بين مصر وفلسطين في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٣٣- وفي الختام، رحبت بمقترحات الأمانة المتعلقة ببرنامج للتعاون التقني في المجالات التي أثبت فيها الأونكتاد كفاءة وخبرة. وأشارت إلى أنه ينبغي القيام، بالتعاون مع الجانب الفلسطيني، بتحديد المجالات التي يمكن فيها تكملة هذا البرنامج ببرامج أخرى للتعاون الدولي من أجل تحقيق هدف التنمية الفلسطينية المطّردة.

٣٤- وهنأ ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أمانة الأونكتاد والوحدة الاقتصادية الخاصة على تقريرها الموضوعي والمتوازن. وقال إن هذه الوثيقة ستشكل في السنوات القادمة مرجعا نموذجيا بشأن التقدم الكبير المحرز في تقييم احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بتنميته الاقتصادية والتقدم المحرز من قبل عدة بلدان في الماضي قدما نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وأشار إلى أن التقرير يتضمن مقترحات

مدرسة لبرنامج تعاون تقني يبدو مستحسنًا جدًا. ويبدو أن هذا البرنامج يستند إلى موافقة دقيقة بين خبرة الأونكتاد وقدراته والاحتياجات التجارية والانمائية للأراضي المعنية.

٣٥- وأضاف قائلًا إن ثمة حاجة لإجراء مشاور شامل مع سائر المانحين والمستفيدين المستهدفين والمنسق الخاص. وقال إنه يتطلع إلى معرفة الكيفية التي تتوقع بها الأمانة أن يتطور التعاون بشأن هذا البرنامج مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومع المنسق الخاص. وأوضح أن حكومة الولايات المتحدة قد أدت دورها في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط وأنها تتطلع إلى تلقي معلومات من أمانة الأونكتاد حول خططها بالنسبة للتنمية الأطول أجلاً للأراضي المحتلة. وقال إنه يسلم بأن للأونكتاد دوراً يؤديه، إلى جانب الجهود التي تبذلها مختلف البلدان المشاركة في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية المتبقية.

٣٦- ولاحظ ممثل الصين أن الأمانة قد أجرت بحثًا مسهبة على مر السنين وقدمت تقارير مفصلة بشأن موضوع الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن التقرير الحالي لا يبرز فقط التطورات الاقتصادية الحديثة في الأرض المحتلة ولكنه يعرض أيضًا مقترحات خاصة بأنشطة التعاون التقني. وأعرب عن تقديره للأمانة لمقترحاتها وما تضطلع به من عمل وفقًا لقرارات الجمعية العامة والأونكتاد فيما يتصل بالموضوع. وأعرب عن أمله في أن ينظر المجلس في هذه المقترحات بصورة جديدة.

٣٧- وأضاف قائلًا إن الاتفاقات التي وقعت عليها إسرائيل وفلسطين توفر الأساس لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتكفل التنمية الاقتصادية للشعب في بيئة مستقرة وسلمية. وأشار إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه العديد من المشاكل في أداء مهمة تحسين أحوال معيشة الشعب الفلسطيني ولكنه أعرب عن ثقته بأن الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية سيتمكنان، بدعم دولي كاف، من مواجهة هذه التحديات. وأعرب عن أمله في أن تواصل أمانة الأونكتاد مساهمتها في هذه العملية.

٣٨- وأعرب ممثل جامعة الدول العربية عن تقديره العميق لموظفي الوحدة الاقتصادية الخاصة على ما يضطلعون به من عمل مستمر. وقال إن التقرير المعروض على المجلس يمثل وثيقة شاملة واسعة النطاق، وهي وثيقة مرضية من جميع الجوانب، ولا سيما من الجانبين التقني والاقتصادي. وأشار إلى أنه يمكن، من خلال دراسة أولية للتقرير، تصور ما يترتب على عمل الوحدة من آثار اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل بالنسبة للشعب الفلسطيني. ولذلك فقد أعاد تأكيد الطلبات التي قدمت في دورات المجلس السابقة من أجل دعم وتعزيز عمل الوحدة من خلال توفير خبرة إضافية لها.

٣٩- وأضاف قائلًا إن جامعة الدول العربية تدعم جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تشارك في توفير المساعدة للشعب الفلسطيني، ولا سيما في هذه المرحلة، وتعاون معها. وأوضح أن القرارات التي اتخذها مؤخرا مجلس وزراء الخارجية في جامعة الدول العربية تؤكد تضامن الجامعة والدول الأعضاء فيها مع فلسطين. وقال إنه من الضروري أن تقوم الدول المانحة بالوفاء بتعهداتها إزاء فلسطين من أجل تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من الشروع في تنفيذ مشاريعها الانمائية. كما أن هناك حاجة لقيام منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما أمانة الأونكتاد، بأداء ولايتها تجاه الشعب الفلسطيني بطرق منها تدعيم الوحدة الاقتصادية الخاصة. وأعرب عن تأييده لما قاله ممثل فلسطين وغيره من المتحدثين في هذا الصدد. وفي الختام، قال إن جامعة الدول العربية ستواصل تزويد أمانة الأونكتاد بجميع البيانات المتاحة من أجل مساعدة الأمانة في عملها.

٤٠- وقال رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة، في معرض رده على الأسئلة التي أثارها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، إنه يجري الاستعداد لاجراء مشاورات مع السلطة الفلسطينية تتعلق بالدرجة الأولى بالتوجه الموضوعي لبرنامج المساعدة التقنية المقترح ونطاقه. وأشار الى أن المقصود بهذه المشاورات أيضا تلبية الاحتياجات المالية وغيرها من الاحتياجات اللوجستية للبرنامج. وسيتم توسيع نطاق عملية التشاور لتشمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من الأطراف المعنية. ويتمثل الهدف في هذه المرحلة في تحديد جوانب التكامل بين هذا البرنامج وغيره من أنشطة المساعدة التقنية، وتجنب الازدواجية في الجهد وتوزيع الموارد على النحو الأمثل. وعلى ضوء هذه المشاورات، سيتم وضع البرنامج المقترح في صيغته النهائية وعرضه على مصادر التمويل المحتملة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقال إن الأونكتاد سيسعى الى تكثيف تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عمله المتعلق بالاقتصاد الفلسطيني مع التشديد بصورة متزايدة على الأنشطة التنفيذية. وسيخضع التعاون في هذا المجال للمبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واجراءاته المتعلقة بمشاركته في دعم أنشطة التعاون التقني.

٤١- وفيما يتعلق بخطط أمانة الأونكتاد بالنسبة للتنمية الأطول أجلا للأرض المحتلة، استرعى الاهتمام إلى المشروع المشترك بين القطاعات فيما يتصل بإمكانيات التنمية المطردة للأرض المحتلة، وهو مشروع تم في إطاره اجراء دراسة متعمقة اشتملت على أكثر من ٢٠ قطاعا اقتصاديا واجتماعيا. وقال إنه أمكن تنفيذ هذا المشروع من خلال توفير موارد محددة على أثر صدور قرار الجمعية العامة ١٧٤/٤٤ والمساهمات المقدمة من منظمات اقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وهي مساهمات تعرب الأمانة مرة أخرى عن امتنانها لها. واستنادا الى نتائج الجزء الأول من المشروع الذي يتناول الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة للشعب الفلسطيني واحتياجاته، ومع مراعاة الآثار المترتبة على اعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقات فضلا عن احتياجات السلطة الفلسطينية، قامت الأمانة بإعداد البرنامج المقترح للمساعدة التقنية الذي يرد وصف له في التقرير. وأوضح أن الأمانة مشغولة الآن بنشاطين مكملين يتعلقان بمستقبل الاقتصاد الفلسطيني. ويشتمل النشاط الأول على اعداد دراسة دولية بشأن الآفاق المرتقبة للاقتصاد الفلسطيني في إطار سيناريوهات مختلفة على مدى السنوات ٢٠١٥ القادمة. وستعالج هذه الدراسة التي ستشكل الجزء الثاني من المشروع المشترك بين القطاعات قضايا مثل المتطلبات الطويلة الأجل للتنمية المستقلة، والقضايا الاقتصادية الكلية للنمو المستدام، وسيناريوهات التنمية المرتقبة ومتغيرات السياسة، والقضايا المشتركة بين القطاعات والنمو المستدام، وتنمية الموارد البشرية. وأوضح أن المقصود أن توفر هذه الدراسة الأساس للعمل في المستقبل.

٤٢- أما النشاط الثاني فيهدف الى دراسة الأبعاد الإقليمية للاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك الموارد المتاحة، ومرحلة التنمية، والأهداف الانمائية الحالية والمرتقبة، والاستراتيجيات والسياسات في الأرض الفلسطينية والبلدان المجاورة لها. وستحدد الدراسة أوجه التكامل على أساس ثنائي ودون اقليمي واقليمي وتوفر مبادئ توجيهية لاستراتيجية لاستغلال هذه الجوانب.

٤٣- وتابع قائلا إن الأمانة ستدمج نتائج الدراستين وستضع مبادئ توجيهية لصياغة استراتيجيات للتنمية الطويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني فضلا عن دمجها على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي. وستتم مواءمة الاجراءات المتصلة بنتائج الدراستين مع البرنامج المقترح للتعاون التقني الذي يرد وصف له في تقرير الأمانة من أجل ضمان استمرارية واتساق المساعدة المقدمة من الأونكتاد الى الشعب الفلسطيني في الوقت الحاضر

وعلى المدى الطويل. وستحافظ الأمانة في جميع المراحل على اتصالات وثيقة مع المنسق الخاص وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من الأطراف المعنية.

#### الاجراء الذي اتخذه لجنة الدورة

٤٤- أحاطت اللجنة علماً، في جلستها الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/41(1)/3) وبالبيانات التي أدلي بها خلال المناقشة الرسمية المتعلقة بهذا البند.

#### الفصل الثاني

### قضية التكييف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح (البند ٨ ج) من جدول الأعمال)

٤٥- كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس لأغراض نظره في هذا البند:  
"مشروع اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكييف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح" (TD/B/41(1)/SC.2/L.1).

#### النظر في البند في اللجنة الثانية للدورة

٤٦- قام رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والثلاثين، السيد غوندوز أكتان (تركيا) بعرض الوثيقة المقدمة الى المجلس والتي تتضمن نص مشروع الاختصاصات الذي اتفق عليه في الجولة الأخيرة من المشاورات غير الرسمية. وأعرب عن اقتناعه بأن النص يمثل أفضل سبيل ممكن للتوصل الى توافق آراء بشأن هذه المسألة وناشد جميع الوفود الموافقة عليه.

٤٧- وقال ممثل اليابان إن مسألة التكييف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح تنطوي على ثلاثة عناصر هي: الموارد على المستوى الدولي، وتخصيص الموارد على المستوى الداخلي في كل بلد، وتحويل القدرات والتكنولوجيات العسكرية لاستخدامها في الأغراض المدنية. وأوضح أنه من المهم أهمية بالغة المحافظة على توازن بين هذه العناصر الثلاثة.

٤٨- وأضاف قائلاً إن الأرقام المقدمة في تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" تؤكد حقيقة أن مسألة التكييف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح ليست صفحة من صفحات الماضي المطوية، وإن تجربة البلدان التي استفادت من هذا التكييف ينبغي أن تستخدم من قبل البلدان الأخرى. وأشار الى أن المناقشات في إطار الفريق العامل المخصص يمكن أن تكون مفيدة في العديد من المجالات.

٤٩- وأعاد ممثل الاتحاد الروسي تأكيد أهمية المسألة قيد النظر، وقال إن العديد من البلدان لا تزال تخصص موارد ضخمة للتسلح مقارنة بتلك الموارد المخصصة للتنمية. وأعرب عن تأييده للملاحظات التي أبداهها ممثل اليابان.

#### الاجراء الذي اتخذته لجنة الدورة

٥٠- أحاطت اللجنة علماً، في جلستها الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بالتقرير الشفوي الذي قدمه رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والثلاثين وبالبيانات التي أدلى بها خلال المناقشة الرسمية بشأن هذا البند، واعتمدت نص مشروع اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح (TD/B/41(1)/SC.2/L.1) وأوصت المجلس باعتماده.

- - - - -